الأهمية الجيوبوليتيكية لمضيق باب المندب و إنعكاساتها السياسية و الاقتصادية

أ.د عصام اسماعيل *

د.رامي كاسر لايقه**

أحمد زكي ابو العبد ***

الملخص

يعد مضيق باب المندب من أهم الممرات الملاحية على مستوى العالم، تتشارك فيه قارتا أفريقيا وآسيا، ويربط بين البحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج العربي والقرن الأفريقي. هذا ويعد المضيق نقطة التقاء استراتيجية واقتصادية وعسكرية، مما يجعله ساحة صراع إقليمية ودولية، وورقة رابحة في الحروب والنزاعات .

هدف البحث إلى دراسة أهمية المضائق الدولية في العلاقات الدولية، والأهمية الجيوبوليتيكية لمضيق باب المندب، والبحث في أهمية مضيق باب المندب في من النواحي الجيوبوليتيكية والاقتصادية والأمنية.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة ووصف مكانة مضيق باب المندب بالنسبة للدول، والتي تطل عليه وكذلك الدول التي تعتمد عليه في اقتصادها باعتباره ممر بحري مهم.

توصل البحث إلى نتائج أهمها:

1. يعد مضيق باب المندب من أهم الممرات المائية على مستوى العالم لدوره في الربط بين التجارة العالمية من الشرق والغرب، وازدادت أهميته مؤخراً نظراً إلى ماتمر به المنطقة من توترات وصراعات.
2. يتمتع مضيق باب المندب بأهمية عسكرية وأمنية، تتطلبها الحاجة للحفاظ على المصالح الاقتصادية وتأمين خطوط التجارة والطاقة الدولية، لذلك حرصت الدول الكبرى والإقليمية القوية على تثبيت قواعد عسكرية لها في الموانئ والجزر الواقعة داخل المضيق وفي محيطه، وعلى شواطئ الدول القريبة والمطلة عليه.
3. إن البعد الجيوسياسي للحضور الإقليمي والدولي في باب المندب تكشفه أكثر فأكثر التحركات والتطورات العسكرية في الشرق الاوسط ومنطقة الخليج العربي.
4. إن الأهمية الجيوبوليتيكية والاقتصادية لمضيق باب المندب أعطته تأثير فعال في العلاقات الدولية لكونه بمثابة شريان حيوي رئيسي يمد العالم بالطاقة، وورقة ضغط اقتصادية تلجأ إليها عدة دول كورقة لحل خلافاتها السياسية بالمنطقة.

الكلمات المفتاحية: المضائق الدولية، مضيق باب المندب، الملاحة البحرية، جيوبولتيك.

مقدمة:

تعد المضائق والممرات والقنوات المائية مفاصل ومنافذ حيوية واستراتيجية في الملاحة العالمية، وتحرص الدول والتكتلات الدولية على الهيمنة عليها، أو تأمين المرور بها بموجب اتفاقيات تحرص على حمايتها.

كما تلعب الممرات المائية دوراً كبيراً في التجارة الدولية والصراعات والحروب وتعطي الطرف المسيطر عليها تفوقاً استراتيجياً وأفضلية ميدانية على الخصم.

حيث شكلت الممرات والمضائق البحرية إحدى أهم النقاط المحورية والحساسة التي باتت تسير الصراعات والحروب بين الدول سواء العلنية أو الخفية منها، وقد شكلت الأهمية الجيوبوليتيكية للمضائق البحرية بصفة عامة، ومضيق باب المندب بصفة خاصة الواقع في منطقة المشرق العربي مسرحاً لتفاعلات القوى الإقليمية والعالمية لتدعيم مستويات النفوذ والهيمنة.

ويتمتع مضيق باب المندب بأهمية إستراتيجية واقتصادية وعسكرية، جعلته ساحة للصراعات الإقليمية والدولية، وقد عملت القوى المتنافسة على تعزيز نفوذها فيه بإنشاء قواعد عسكرية بالجزر والدول المشاطئة، واستغلال التحكم بالمضيق وإغلاقه في وجه الخصوم عند الحاجة، فأصبح ورقة رابحة في الحروب والنزاعات.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة (الهلي،2019): مضيق باب المندب بين الأهمية الاستراتيجية وتصاعد حدة التهديدات الأمنية، بحث علمي محكم منشور في مجلة أفاق علمية، مجلد11، عدد3.**

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مسألة في غاية الأهمية، والمتعلقة بالأهمية الإستراتيجية للممرات والمضائق البحرية بشكل عام، مع التركيز على مضيق باب المندب بشكل خاص، وذلك لما له من أهمية اقتصادية وتجارية قصوى، ودوره في حركة الملاحة وإمدادات الطاقة المختلفة، وتحليل تأثر نشاط المضيق بتصاعد التهديدات الأمنية الراهنة خاصة تلك المتعلقة بالحرب في اليمن، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي في تحلية الموضوع والوصول إلى النتائج.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ذات صلة بالجوانب القانونية والسياسية المساهمة في التأثير على وضعية ونشاط مضيق باب المندب.

وعدم اكتمال التوافق القانوني بين الدول المطلة على المضيق ساهم في حالة عدم الاستقرار الأمني والتأثير على المصالح الاقتصادية والتجارية للدول المستفيدة من المضيق باب المندب.

2. **دراسة (قرديش،2024): التهديدات الأمنية بمضيق باب المندب وتأثيرها على قناة السويس والمنطقة الاقتصادية. بحث علمي محكم منشور في المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد15، العدد1.**

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر التهديدات الأمنية بمضيق باب المندب وأثر هذه التهديدات أمنياً واقتصادياً على قناة السويس وعلى المنطقة الاقتصادية بقناة السويس وذلك خلال الفترة من ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢٣.

طبقاً لهدف الدراسة فإنه تم استخدام المنهج الوصفي لتحليل أثر التهديدات الأمنية بمضيق باب المندب وأثر هذه التهديدات أمنياً واقتصادياً على قناة السويس وعلى المنطقة الاقتصادية بقناة السويس.

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

للتهديدات الأمنية بمضيق باب المندب أثر قوي ومباشر على قناة السويس وعلى نسبة إيراداتها، كذلك سيكون لها تأثير سلبي على المنطقة الاقتصادية الجديدة بقناة السويس قيد الإنشاء والتطوير، ومن أهم توصيات الدراسة العمل على مقترح لإنشاء اتفاق دولي إقليمي يجمع الدول العربية والإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن لحماية التجارة العالمية والملاحة الدولية والحماية تجارتها والتعزيز الأمن والاستقرار بمضيق باب المندب.

3. دراسة(الرميمة،2024): الوضع القانوني لمضيق باب المندب طبقاً للاتفاقية الدولية لبحار1982 ومن مدى حق اليمن بمنع السفن الأجنبية من المرور فيه. بحث علمي محكم منشور في مجلة جامعة صنعاء للعلوم الانسانية، مجلد3، عدد2.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور المهم لليمن كدولة ذات توجه بحري، نظراً لموقعها الاستراتيجي المتميز لا سيما فيما يتعلق بمضيق باب المندب.

ومعرفة مدى أحقية اليمن في حماية سيادتها البحرية طبقاً لما تمليه قواعد القانون الدولي، والاتفاقيات الخاصة بشأن البحار، أهمها الاتفاقية الدولية للبحار الصادرة في 1982.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج المطلوبة.

توصل البحث إلى نتائج أهمها: الموقع الجيوسياسي لليمن كدولة مشاطئة ذات توجه بحري متنوع وفريد وذلك بإطلالها على بحرين هما الأحمر والعربي وخليج هو خليج عدن ومحيط هو المحيط الهندي ومضيق هو مضيق باب المندب، يعطيها أهمية كبيرة في المجال البحري، وبما يؤهلها أن تؤدي دوراً كبيراً في مسألة الأمن القومي (كرافد اقتصادي) والأمن والسلم الإقليمي والدولي.

أوصت الدراسة بإنشاء الكليات والأكاديميات الخاصة بالمجال البحري، بهدف خلق كادر وطني متخصص بالعلوم القانونية والاقتصادية والفنية المختلفة المتعلقة بعلوم البحار.

4. دراسة (الزبيدي،2020): مضيق باب المندب في الصراعات الدولية. بحث علمي محكم منشور في مجلة متون كلية العلوم والاجتماعية والانسانية، مجلد11،عدد3.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء حول مضيق باب المندب الذي يعد من أهم الممرات المائية الدولية، وذلك بحكم أهمية المسطح المائي الذي ينتمي إليه، المتمثل في البحر الأحمر، وأهمية موقع المضيق الجغرافي المتميز، وسيطرته على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وتكوينه للمياه الإقليمية للدول الأسيوية والإفريقية اليمن وجيبوتي وأريتريا، مما جعله يشكل مجالاً واسعاً ضمن أولويات إستراتيجية الدول الكبرى وأطماعها الاستعمارية منذ القرن السادس عشر وإلى غاية القرن العشرين. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، توصل البحث إلى نتائج أهمها: إن الموقع الجغرافي لمضيق باب المندب وتحكمه في المدخل الجنوبي للبحر الاحمر لاسيما بعد افتتاح قناة السويس أعطاه أهمية كبيرة بالنسبة لاستراتيجيات الدول الكبرى

في سبيل وصولها إلى مصالحها في المنطقة أو في المحيط الهندي والشرق بصورة عامة، وكل دوله أخذت تسعى للسيطرة على المضيق من خلال الجزر المهمة كجزيرة البريم المتحكمة في خط الملاحة من خلال المضيق.

ما يميز هذه الدراسة والدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تقدم دراسة حول أهمية الموقع الجيوبوليتيكي و الاقتصادي و انعكاساته السياسية لمضيق باب المندب على الساحة الإقليمية و الدولية باعتبار أن العامل الاقتصادي هو المحرك الأساسي للسياسة و الدافع الرئيسي لها ، والتعرف على مفهوم المضائق الدولية ومفهوم الجيوبوليتيك، ودراسة الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب باعتباره من اهم الممرات الملاحية على مستوى العالم بالإضافة الى تحكمه بمعظم إمدادات الطاقة العالمية ، و كونه ورقة ضغط اقتصادية تلجأ إليها عدة دول كورقة لحل خلافاتها السياسية بالمنطقة.

مشكلة البحث:

يعد مضيق باب المندب من أهم المضائق الدولية الذي يلقى اهتماماً إقليمياً ودولياً انعكس في سياسات واستراتيجيات الكثير من الدول تجاهه.

تتمحور مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما هو الأثر الجيوبوليتيكي لمضيق باب المندب وانعكاساته الاقتصادية؟

يتفرع عن السؤال عدة أسئلة فرعية وهي:

1. ماهو البعد الجيوبوليتيكي للمضيق البحري؟
2. ماهي الأهمية الجيوبوليتيكية لمضيق باب المندب؟
3. ماهي الأهمية الاقتصادية لمضيق باب المندب؟
4. ماهي الأهمية الأمنية والعسكرية لمضيق باب المندب؟

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية علمية: لأنه يهتم بموضوع حيوي على الساحة الدولية والدبلوماسية هو موضوع أهمية المضائق الدولية، **وأهمية عملية:** تتمثل في زيادة الأهمية الجيوبوليتيكية لمضيق باب المندب خاصة في ظل التهديدات المستمرة على الساحة الدولية.

أهداف البحث:

يمكن تلخيص هذه الأهداف في الآتي.

1. دراسة دور المضائق الدولية في العلاقات الدولية و أهميتها الاقتصادية.
2. بيان الأهمية الجيوبوليتيكية لمضيق باب المندب.

3. بيان الأهمية الاقتصادية لمضيق باب المندب .
4. دراسة أهمية مضيق باب المندب في حركة الملاحة البحرية.
5. بيان الأهمية الامنية والعسكرية لباب المندب.

منهج البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة المضائق البحرية من خلال التعاريف المختلفة بالإضافة إلى وصف مكانة مضيق باب المندب بالنسبة للدول، والتي تطل عليه وكذلك الدول التي تعتمد عليه في اقتصادها باعتباره ممر بحري مهم.

الحدود المكانية والزمانية للبحث:

الحدود المكانية: يتحدد مجال البحث المكاني بدراسة مضيق باب المندب.

الحدود الزمانية: يتحدد مجال البحث الزماني خلال الفترة.(2024-2015)

النتائج والمناقشة:

1-تعريف المضيق لغةً واصطلاحاً:

التعريف اللغوي: المضيق بفتح أوله وكسر الضاد وتسكين الياء وجمعه مضائق، وهو ما ضاق من الأماكن والأمور، أو هو مجرى ماء ضيق بين قطعتين من الأرض.

أما اصطلاحاً فهو يطلق على مكان في الطبيعة واذا كان هذا المكان قطعة ضيقة من البحر تفصل بين أرضين، ويقول البعض بأن المضيق يرادف كلمة برزخ والبرزخ هو الحاجز بين شيئين وهو أيضاً قطعة ضيقة من الأرض محصورة بين بحرين وتتصل ببر، أو شبه جزيرة ببر، ولقد استعمل العرب كلمة مضيق الجزء من اليابسة قبل أن يشيع مؤخراً كجزء من البحر.[1]

أما اصطلاحاً فتُعرف المناطق التي يضغط فيها اليابس على مياه البحر بشدة باسم المضائق التي هي في النهاية عبارة عن انكماش لمياه البحر المحصور بين جزئين من اليابس وبصيغة أخرى فإن المضيق عبارة عن ممر بحري يفصل بين جزئين من اليابسة ويصل بين مسطحين من المياه، ومن هنا فإن المناطق التي يزداد فيها ضغط اليابس على مياه البحر غالباً ما تمثل مكانه بارزة في مجال الإستراتيجية البحرية حيث تعرف هذه المناطق باسم نقاط الاختناق.[2]

اذا يكون المضيق ممر مائي طبيعي يربط بين بحرين او محيطين و يفصل بين كتلتين بريتين و يكون له أهمية دولية كبيرة بالملاحة البحرية و يتمتع المضيق الدولي بوضع قانوني خاص وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

2-تعريف المضيق الدولي

المضيق من الناحية الجغرافية هو ممر مائي طبيعي يوصل بين بحرين، وبذلك تتكون عناصر التعريف الجغرافي من الاتي:

1. أن يكون جزءاً من البحر غير متكون اصطناعياً.
2. أن يكون بعرض محدود يفصل قطاعين من الأرض سواء أكان يفصل قارتين أم قارة وجزيرة أم جزيرتين.
3. أن يصل بين جزئيين من البحار بغض النظر عن سعة تلك البحار.

واختلف فقهاء القانون بإيجاد تعريف للمضيق، وذلك لأن المفهوم الجغرافي لا يتطابق مع مفهومه القانوني، لأن طبيعة المياه التي يتكون منها المضيق، أو تلك التي تربط بينها أمر ضروري لتحديد صفته، اذ يجب أن لا يزيد عرض المضيق عن ضعف عرض البحر الإقليمي للدولة، فالمضيق الذي يزيد اتساعه عن ذلك العرض ويتوافر فيه جزء من البحر العالي على امتداده لا يعد من المضائق ولا ينطبق عليه نظامها، وانما ينطبق عليه نظام البحر العالي، شرط أن يكون ذلك الجزء صالحاً للملاحة الأمينة، إلا أن محاولات رجال الفقه الدولي المزج بين عنصرين أو أكثر من العناصر السابقة لوضع تعريف للمضائق يكون اشمل في معناه.

وعليه فالمضائق هي طرق مياه طبيعية تصل بين بحرين من البحار العامة، أو بين بحر داخلي وبحر من البحار العامة.[3]

ويشترط في المضائق من الناحية الجغرافية عدة لشروط أهمها:[1]

1 – أن تكون مياه المضيق جزءاً من البحر.

2– ويجب أن يكون طبيعياً أي تخرج عن مفهومه القنوات كونها من صنع الإنسان، لأنها تحفر ويتم تهيئتها لتكون ممراً صالحاً للملاحة.

3– أن تكون المياه محدودة الاتساع بحيث حاول بعض الفقهاء تحديد قدر معين لاتساع المضيق.

4– يجب أن تكون فتحة المضيق بين منطقتين من الأرض كي يفصل بين منطقتين من البحر بحيث عدم وجود المضيق يؤدي إلى انفصال المنطقتان البحريتان واتصال الأرض.

- **مقارنة بين مضيق باب المندب و مضيق جبل طارق :**

1. مضيق باب المندب :

العرض : حوالي 30 كم في أضيق نقطة .

الموقع : يربط بين البحر الأحمر و خليج عدن و يفصل بين اليمن من جهة و جيبوتي و إريتريا من جهة أخرى.

الأهمية : ممر استرتيجي لحركة التجارة العالمية ،خاصة لنقل النفط بين الشرق الأوسط و اوربا .

2. مضيق جبل طارق:

العرض : حوالي 13 كم في اضيق نقطة .

الموقع : يربط بين البحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي و يفصل بين اسبانيا و المغرب .

الأهمية : بوابة رئيسة بين المحيط الأطلسي و البحر المتوسط، ذو أهمية عسكرية و تجارية كبيرة.

بالنتيجة : يعتبر مضيق جبل طارق أضيق من مضيق باب المندب ، لكنه أكثر تحصينا و أهمية عسكرية ، في حين أن مضيق باب المندب أوسع و يؤثر بشكل كبير على تجارة النفط و الشحن العالمي .

3-التعريف القانوني للمضيق:

وبحسب تعريف القانون الدولي للمضيق في بعده الجغرافي والوظيفي: فإنه يعد جزءاً من أعالي البحار، ولكل السفن الحق والحرية في المرور فيه ما دام لا يضر بسلامة الدول الساحلية أو يمس نظامها أو أمنها، كما هي عبارة عن فتحات طبيعية ضيقة تصل بين بحرين، ويتجاوز اتساعها ضعف عرض البحر الإقليمي.[4]

وبالتالي يجب أن يكون المضيق محدود الاتساع وألا يزيد اتساعه عن ضعف مساحة البحر الإقليمي للدولة أو الدول المطلة عليه.

فالمضيق الذي يزيد اتساعه عن ذلك العرض، ويتوفر فيه جزء من البحر العالي على امتداده لا يعد من المضائق، ولا ينطبق عليه صفة المضيق، وإنما ينطبق عليه نظام أعالي البحار شرط أن يكون صالحاً للملاحة الاعتيادية الأمنية، وقد تكون الملاحة مؤقتة أو بصورة دائمة عبر البحر الإقليمي.[1]

وعرفت محكمة العدل الدولية في نيسان١٩٤٨م المضيق الدولي بأنه (الممر المائي الذي يصل بين جزأين من أعالي البحار ويستخدم عادة لأغراض الملاحة الدولية) وبذلك أخذت المحكمة بعاملين أساسيين في آن واحد هما الوضع الجغرافي للمضيق كموصل لجزأين من أعالي البحار، واستخدامه للملاحة الدولية، وبذلك تكون المحكمة قد استبعدت من تعريف المضائق الدولية تلك التي تصل بحراً عالياً ببحر إقليمي.[5]

وأهم الخصائص المميزة للمضائق الدولية وهي:[1]

1- أن يكون المضيق ممراً طبيعياً لا يتجاوز اتساعه ضعف البحر الإقليمي العام وهذا يعني أن يكون مكوناً بطريقة طبيعية وألا يكون ممراً صناعياً، فالمضيق الذي يكون مغطى بالبحر الإقليمي لدولة واحدة أو أكثر، إلا أن المضيق الذي يتجاوز اتساعه ضعف البحر الاقليمي لا يثير إشكالاً باعتبار أن المياه الخارجة عن ذلك النطاق تعتبر من أعالي البحار.

2- يصل بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وجزء آخر من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة، وبين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وبحر اقليمي لدولة أجنبية.

3- تعد ميزة الملاحة الشرط الأساسي لاعتبار المضيق دولياً وهذا ما أقره كل من الفقه الدولي، ومحكمة العدل الدولية واتفاقية جنيف عام 1958م في الفقرة الرابعة من المادة (16).

4- ألا تكون الملاحة في المضيق تحكمها كلياً أو جزئياً اتفاقيات خاصة لقد قامت اتفاقية قانون البحار لعام 1982م بتعريف المضائق البحرية المحكومة باتفاقيات خاصة كما أبقت على النظام الملاحي الساري للمضائق التي يكون المرور فيها منظماً جزئياً أو كلياً بواسطة اتفاقيات هذه المضائق بأهمية كبيرة للملاحة الدولية باعتبارها ممرات حيوية نظراً لموقعها الجغرافي، وأثارت هذه المضائق كثيراً من المنازعات الدولية والأزمات السياسية مما نظمت فيها الملاحة اتفاقيات خاصة.

4-أهمية المضائق في الفقه الدولي:

إن الإشكاليات الفقهية في القانون الدولي وقانون البحار قد تمحورت حول مبدأين رئيسيين يدور حولهما الجدل وهما مبدأ السيادة، ومبدأ الحرية على هذه المضائق والممرات البحرية، لكي يتم استغلالها واستثمارها وهذا ما نتج عنه صراعات المصالح بين الدول، حيث إنه في بعض الأحيان يتم تطبيق مبدأ حرية الملاحة البحرية في هذه المضائق وأن لكل الدول حق مشترك في هذه المياه وتارة تتمسك هذه الدول بمبدأ السيادة وحب السيطرة على هذه المياه.[6]

نظراً لأهمية المضائق الدولية وضع نظامان للمرور هما:[3]

- الأول: هو نظام المرور البري ويشمل الملاحة عبر البحر الإقليمي لغرض الاجتياز فقط دون دخول المياه الداخلية أو زيارة ميناء تقع خارج المياه الداخلية أو التوجه من المياه الداخلية وإليها إلى ميناء آخر، وأن يكون المرور متواصلاً وسريعاً مع إمكان التوقف أو الرسو إذا كان هناك ما يستدعي ذلك مثل القوة القاهرة أو إصلاح عطب طارئ، ويكون المرور بريئاً إذا كان لا يضر بسلامة الدولة الساحلية أو بأمنها، وقد ألزمت كافة السفن التي تمارس حق المرور البري أن تمتنع عن أي تهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سيادة الدولة الساحلية، وتلتزم الدولة الساحلية بعدم فرض شروط على السفن الأجنبية يكون أثرها العملي حرمان تلك السفن من حق المرور البرئ أو تعطيل هذا الحق أو عرقلته بأي شكل من الأشكال عملاً بأحكام القانون الدولي.
- الثاني: هو نظام المرور العابر ويعنى ممارسة حرية الملاحة أو التحليق لغرض واحد هو العبور المتواصل السريع في المضيق. وقد نصت المادة (38) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982 على أن تتمتع جميع السفن والطائرات في المضائق المشار إليها في المادة 37 المضائق المستخدمة للملاحة الدولية بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وجزء آخر من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة بحق المرور العابر الذي لا يجوز أن يعاق، غير أن ذلك لا يمنع المرور لغرض الدخول إلى دولة شاطئية على الخليج أو مغادرتها أو العودة.[3]
- يعتبر الفقه الدولي المضائق الدولية ملكاً مشتركاً للبشرية من حيث حق الملاحة ، لكنها تخضع لسيادة الدول المطلة عليها ، تبقى المضائق محوراً للنزعات الجيوساسية ، حيث تسعى الدول الكبرى للسيطرة عليها لضمان مصالحها التجارية و العسكرية.

4-مفهوم الجيوبوليتك:

الجيوبوليتك مصطلح يوناني مكون من كلمتين الأولى (Geo) وتعني الأرض والثاني (Politic) وتعني سياسة الدولة، فهو علم يعالج العلاقات المكانية المتصلة بالوحدة السياسية لكن في إطار المصالح القومية العليا في إطار السياسة الدولية.

حيث إن بعض الفقهاء عرف الجوبوليتك مثل تعريف رودلف كيلن R.Kjellen يعد كيلن أول من استخدم لفظ الجيوبوليتك، وعرفها بأنها نظرية الدولة ككائن جغرافي أو ظاهرة تشغل حيزاً من الأرض، وعليه فإن دراستها تمثل التطبيق السياسي للجغرافيا.[7]

ومن التعاريف الحديثة نذكر:

يقول هالفورد ماكندر: الجيوبوليتيك علم كباقي العلوم يتطور في تحليلاته ويتوافق مع سيمات وتقلبات العصر وتغيراته، ويرفض الفرضيات الجامدة، فالفرضيات التي تصلح في زمن معين قد لا تصلح في زمن آخر.

تعريف الفرنسي أيف لاكوست: الجيوبوليتيك الحديثة على أنها دراسة التفاعلات بين السياسة والأرض والأقاليم وعلاقات التنافس التي نجد مصدرها وتطورها في المنطقة، وأضاف لاكوست أن علاقات التنافس ليس بالضرورة أن تكون بين الدول قد تكون داخل الدولة الواحدة بين قوى سياسية مختلفة.

كما يعرفه ديمانجون بأن الجيوبوليتيك عبارة عن مسعى وطني الغرض منه الدعاية والتعليم، وأنها أيضاً دراسات تهدف إلى تبرير الأهداف السياسية لدولة معينة.

4-1-الجيوبوليتيك في التاريخ الحديث:

برز الفيلسوف الألماني إيمانويل كانت، في القرن 18 حيث كرس أفكاره لموضوع الجغرافيا باعتبارها المؤثر الرئيسي في أحداث التاريخ، يعد كانت أول من عالج موضوع الجيوبوليتيكا الحديثة إذا اعتقد أن وجود الدولة العالمية أمر مؤسس على طبيعة الأشياء وبرهن اعتقاده بالأدلة الآتية: [7]

1- إن الطبيعة قد أعطت الإنسان إمكانية السكن والعيش في كل أجزاء العالم.

2- إن الطبيعة قد بعثرت الإنسان نتيجة استمرار الحروب مما أدى إلى سكن الناس في معظم الجهات القابلة للسكن.

3- إن العاملين السابقين معا قد أجبر الإنسان على أن ينهي حروبه دائما بعقد الصلح وإقامة السلام.

4-2-الفرق بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيك:

الجغرافيا السياسية: هي أحد فروع الجغرافيا البشرية التي تبحث في دراسة العلاقة بين الإنسان والبيئة التي يعيش فيها فهي بهذا مثلها مثل باقي فروع الجغرافيا، ترتكز على إبراز التباين المكاني، وإن محور اهتمام الجغرافيا السياسية هو دراسة الدول كوحدة لها شخصية تتأثر بظروفها الداخلية وكذلك ما يحيط بها من جيران في أطار منظومة متكاملة.[1]

وتختلف الجغرافيا السياسية عن الجيوبوليتيك، على الرغم من أن كلا منهما علم يدرس الوحدة السياسية في ضوء البيئة الطبيعية، فالأولى تأخذ بعين الاعتبار الوحدة السياسية وتعنى بتحليل بيئتها الطبيعية

والاقتصادية والبشرية تحليلاً موضوعياً لتستكشف أثر ذلك على الأحداث السياسية والسلوك السياسي للدولة، أما الثانية فتقوم على نفس الدراسة ولكن من وجهة نظر الخاص بالدولة ومطالبها في مجال السياسة الخارجية، أي إنه نوع من الدراسة المتأثرة بالنزعة الوطنية، ولا يعبر عن وجهة نظر الجغرافي بقدر ما يبين الزاوية الخاصة التي ينظر بها شعب من الشعوب إلى مشكلة سياسية معينة، فكانت الجغرافيا السياسية عبارة عن دراسة موضوعية النزعة، أما الجيوبوليتيك هي دراسة ذاتية النزعة، وتؤمن الجيوبوليتيك بالحتم الجغرافي أي أن العوامل الجغرافية الطبيعية تحدد السلوك السياسي للدولة، وعلى العكس من ذلك ترى الجغرافيا السياسية أن العوامل الجغرافية تؤثر فقط على السلوك السياسي للدولة ولا تحدده ويمكن القول: إن الجيوبوليتيك عبارة عن دراسة للسياسة متأثرة بالاعتبارات الجغرافية وتقف الجيوبوليتيك في منطقة الوسط بين علم السياسة من ناحية والجغرافيا السياسية من جهة أخرى.

أما الجيوبوليتيك تسهم في دراسة المجال الاقليمي للدولة في ضوء الحقائق الجغرافية.[8]

تعد الجغرافيا السياسية فرع من فروع الجغرافيا البشرية بشكل عام، إذ تدرس الجغرافيا البشرية النشاط البشري في البيئة بأوسع مجالاته فكل إنسان عضو في جماعة ويخضع لنظام سياسي وله نشاط اجتماعي وسياسي واقتصادي معين، فعليه كانت الجغرافيا البشرية Humen Geography تشمل الجغرافيا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

على الرغم من صحة القول بأن الجيوبوليتيك كانت قد انبثقت عن الجغرافيا السياسية، إلا أن هناك عدد من الفروقات وهي كالآتي:[7]

1- تحلل الجغرافيا السياسية الدولة أخذاً بعين الاعتبار البيئة الطبيعية، الاقتصادية والبشرية تحليلاً موضوعياً لتبين أثر ذلك على الأحداث السياسية وقرارات ضياع القرار للدولة، في حين تنظر الجيوبوليتيك لمجال الدولة الجغرافي، من وجهة نظر الدولة ومطالبها في مجال السياسة الخارجية تحت تأثير النزعة الذاتية الوطنية.

2- الخريطة في الجغرافيا السياسية توضح الحقائق العلمية فقط، بينما في الفكر الجيبولتيكي ترسم مليئة بالأخطاء العلمية، محرفة على العنف والحرب لخدمة المصالح القومية للدولة، كما فعلت ألمانيا قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، باستخدام الخرائط للدعاية.

5-الأهمية الجيوبوليتيكية و الاقتصادية لمضيق باب المندب:

5-1-التعريف بمضيق باب المندب:

باب المندب هو التسمية العربية التي تطلق على الخانق المائي الذي يصل بين البحر الأحمر، آخر بحار المحيط الهندي الشمالية، وخليج عدن، أحد خلجان البحر العربي أحد أهم بحار المحيط الهندي من الناحيتين التجارية والاستراتيجية.

ويكتسب مضيق باب المندب أهميته من موقعه الجغرافي الذي يتبوأ بين الخليج العربي بثروته النفطية، والبحر الأحمر الذي يُعد أكبر طريق ملاحي تجوبه الشاحنات الضخمة الناقلة للبترول في أوروبا وأمريكا،

كما أن 80% من النفط العربي المصدر إلى الخارج ينساب عبره، ويمر منه أيضا البترول، كما يعد أحد أهم المحاور الاستراتيجية التي يدور حولها الصراع في الشرق الأوسط.[3]

ويعد مضيق باب المندب أحد أهم الطرق البحرية العالمية لأنه يوفر لقوي إقليمية ودولية إمكانات الوصول إلى البحر المتوسط والمحيط الأطلنطي والمحيط الهندي، فالأهمية الاستراتيجية للمضيق تأتي في حد ذاتها من حقيقة موقعه الجغرافي.[5]

5-2-الخصائص الجغرافية لمضيق باب المندب:

مضيق باب المندب عبارة عن ممر مائي طبيعي يصل بين البحر الاحمر والمحيط الهندي ويقع في الجهة الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة العربية وبين الساحل الشرقي لقارة افريقيا من الغرب وتشرف عليه اليمن، بينما تقابله على الساحل الافريقي كل من جيبوتي وارتيريا، طول المضيق (5/55كم) ويبلغ عرضه 23كم ممتداً من رأس باب المندب على ساحل اليمن شرقاً ورأس سيعان غرباً على الساحل الجيبوتي ويتحكم بالمدخل الطبيعي الوحيد للبحر الاحمر عند نهايته الجنوبية، وهو المدخل الذي يربط خليج عدن والمحيط الهندي بالبحر الأحمر، وتشرف على المضيق عدة دول منها مايطل على شاطئه الأسيوي وهي أربعة اقطار عربية هي اليمن والسعودية والاردن وفلسطين ويبلغ طوله 2000 كم أما شاطئه الإفريقي فيبلغ طوله 1400 كم وتقع عليه أربع دول عربية اخرى وهي مصر والسودان وأرتيريا وجيبوتي.[9]

وتنبع أهمية باب المندب الجغرافية من كونه يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي عبر بحر العرب والقرن الإفريقي وبحر عمان، وهو يتوسط المسافة بين مدينتي السويس وبومباي الهندية بين أهم موانئ المضيق نجد ميناء عدن الذي يقع في جنوب الجمهورية اليمنية، وهو ميناء قديم ظهر منذ القرن الخامس عشر قبل الميلاد ومازال إلى الوقت الحاضر يعد أهم ميناء في الجمهورية اليمنية، حيث أصبح يطلق عليه عين اليمن وخاصرة الجزيرة العربية، بالإضافة إلى ميناء جيبوتي وهما يمثلان المركز الرابع والسادس بين موانئ العالم من حيث ازدحام حركة المرور.[2]

وعليه تحولت التجارة إلى مضيق باب المندب ومنه إلى البحر الأحمر، الذي أصبح أكثر قوة وأهمية بعد أن أصبح أقصر وأسرع طريق بين الشرق والغرب.[5]

إن الموقع الجغرافي لمضيق باب المندب عزز الأهمية الجيوسياسية لليمن على وجه الخصوص هو الموقع الجغرافي الذي تحتله في قلب مشروع (مبادرة الحزام والطريق) الصيني أو ما يسمى طريق الحرير الجديد بسبب طبيعة الموقع الجغرافي من جهة، وبسبب امتلاك اليمن لعدد من الموانئ مثل مينائي عدن والمخا والذي يتوسطهما مضيق باب المندب وعدد من الجزر المهمة.[10]

5-3-الأهمية الجيوبوليتيكية و الاقتصادية لمضيق باب المندب:

الأهمية الجيوبوليتيكية لإقليم ما قد تكون مرتبطة الى حد كبير بالموقع الجغرافي للإقليم وقدرته في السيطرة أو التأثير على بحر من البحار الداخلية المهمة. أو يكون مكملاً جغرافياً وتاريخياً لإقليم أو أقاليم جغرافية أخرى أو يكون مصدر حياة شعوب أو أقاليم جغرافية أخرى ذات أهمية سياسياً واقتصادياً، أو يكون مدخلاً ومعبراً نحو أقاليم أخرى أو يكون مصدر حياة شعوب أو أقاليم مستهدفة لما لها من مكانة بالغة،

وعليه فاذا ما توفرت للأقاليم بعض أو كل هذه الأبعاد اصبح ذلك الإقليم خاضعاً لمخططات الاستراتيجية العالمية، وهى بالطبع تتعارض ومصالح شعوب الإقليم. وتزداد خطورة في حالة كون الإقليم يضم في ثناياه عوامل الانفجار، خاصة اذا ما أثبتت القوى الإقليمية المحلية عجزها عن إيجاد الحلول لمشاكلها.[11]

يمثل موقع الدولة عاملاً مؤثراً على مكانتها الداخلية والخارجية وذلك يعتمد على عدة أمور من بينها فاعليته الإقليمية والدولية ولاسيما إن كانت تلك الدولة مغلقة او مفتوحة على العام من خلال اتصاله المباشر في البحار والمحيطات أو أن تقع على المضايق والممرات المائية أو طرق الملاحة الدولية ويتمتع اليمن بموقع استراتيجي متميز لوقوع مضيق باب المندب المتاخم دول القرن الافريقي في المياه الإقليمية اليمنية.

يقع مضيق باب المندب بين الزاوية الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة العربية وشرق إفريقيا ويربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي والخليج العربي والقرن الإفريقي، ويتوسط المسافة بين قناه السويس ومدينه بومباي الهندية، ويمتد مضيق إلى المياه الإقليمية لأربع دول هي(اليمن جيبوتي ارتيريا والصومال)

وهنا تبرز الأهمية الجيوبوليتيكية عبر إشرافها على واحد من أهم المضايق في العالم ألا وهو باب المندب، الذي أعطاه أوسع إطلالة على البحار واعالي المحيطات.[10]

ويستمد باب المندب أهميته كنقطة اختناق كثيف للشريان البحري العالمي، من موقعه في نهاية الطرف الجنوبي للبحر الأحمر الذي يعد أقصر طريق بحري يربط بين الشرق والغرب بحكم خصائصه الجغرافية، لذا فإن أهميته ترجع إلى تحكمه في التجارة العالمية، وبالإضافة إلى كونه المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، فهو عنق الزجاجة التي تربطه بخليج عدن، ومنه إلى البحر العربي فالمحيط الهندي، ثم إلى جنوب شرق وشرق آسيا على المحيط الهادي، كما أنه الممر المائي الذي يوصل بين المحيطين الهادي والهندي والبحر المتوسط عن طريق البحر الأحمر عبر قناة السويس فالمحيط الأطلسي. [12]

كما تأتي اهميته بحكم موقعه ضمن الإطار الجيوبوليتيكي لمنطقة الخليج الاستراتيجية. وبالتالي لمضيق باب المندب أهمية إستراتيجية للأمن القومى العربى في ثلاث دوائر الأمن العربي والأفريقي والأمن العالمى مركزها القرن الأفريقي.

لقد قام مضيق باب المندب بدور فعال في ربط شعوب البلدان المطلة على البحر الأحمر بعضها البعض والذي اوجد إشكالاً عده من التأثير المباشر بين شعوب هذا الممر المائي.

كما ساعد مضيق باب المندب عبر البحر الأحمر بسهولة الاتصال بالعالم الخارجي حيث قام سكان البحر الأحمر بدور الوسيط التجاري والحضاري بين شعوب العالم والذي أوجد انتعاشاً اقتصادياً في بعض المراحل التاريخية.[13]

فقد اكتسب تبعاً لذلك تلك الأهمية السياسية الكبيرة للتجارة العالمية، وفي حالة إغلاقه أو عرقلة الملاحة فيه فإن السفن التجارية وناقلات النفط والغاز المتجهة من الخليج باتجاه الدول الأوربية أو المتخذة الاتجاه المعاكس ستضطر للإبحار حول القارة الإفريقية في جزئيها الجنوبي والغربي، وصولاً إلى مضيق جبل طارق ثم الدخول إلى البحر المتوسط لاستكمال رحلتها إلى الموانئ الأوربية المطلة على البحر المتوسط، ولنا أن نتخيل مقدار الوقت اللازم لقطع مثل هذه الرحلة ومقدار الزيادة في أجور الشحن وفروقات سندات التأمين

على مثل هذه الرحلة التي قد تتعرض لخطر القرصنة قبالة السواحل الصومالية، هذا فضلاً عن التغيرات المناخية ضمن مسار الرحلة وحركة التيارات المائية وما إلى غير ذلك من المشاكل الملاحية التي يدركها ملاحو السفن والناقلات البحرية.

بشكل عام، يحتل مضيق باب المندب المركز الثالث عالمياً من حيث حجم تجارة الطاقة التي تمر عبره، بعد مضيقي ملقا وهرمز، إذ تمر منه معظم صادرات النفط الخام والغاز المسال من الخليج العربي، التي تعبر قناة السويس أو خط أنابيب سوميد إلى أوروبا وأمريكا الشمالية .حيث يقع مضيق باب المندب قبالة سواحل اليمن وجيبوتي وإريتريا، ويربط بين البحر الأحمر وبحر العرب، وهو طريق مهم لمنتجات التكرير الأوروبية إلى الأسواق الدولية .كما يسمح المضيق لصادرات الخام المتوجهة إلى السوق الأوروبية بالمرور إما عن طريق خط أنابيب سوميد الذي يربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط أو عن طريق قناة السويس،

يقدر عدد السفن التي تمر عبر المضيق بأكثر من حوالي 21 ألف ناقلة سنوياً، أو ما يعادل 61 سفينة يومياً، وبالتالي يؤدي إغلاقه في وجه الملاحة إلى ضرروة تحويل وجهة السفن إلى طريق رأس الرجاء الصالح الأطول مسافة بما يصل إلى حوالي 6 آلاف ميل بحري، مما يزيد تكلفة الشحن على السفن.

وبالنظر إلى حركة النفط الخام عبر مضيق باب المندب، نجد أن حجم تدفقات النفط العابرة للمضيق بلغ حوالي 8.8 ملايين برميل يومياً خلال العام الماضي2023 ، وذلك وفقاً للبيانات المتاحة عن مضيق باب المندب على موقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية .بينما بلغت تدفقات النفط الخام العابرة في عام 2022 حوالي 7.1 ملايين برميل يومياً، مقارنة بنحو 4.9 ملايين برميل يومياً في عام2021 ، و 5ملايين برميل يومياً في عام2020 ، وهو الأمر الذي يشير إلى وجود زيادة هائلة في تدفقات النفط الخام خلال العامين الأخيرين.

علاوةً على ذلك، بلغت كميات النفط الخام والمكثفات العابرة خلال العام الماضي2023 ، حوالي 4.5 ملايين برميل يومياً، مقارنة بنحو 3.3 ملايين برميل يومياً في عام .2022 بينما بلغت حركة المنتجات النفطية العابرة لمضيق باب المندب خلال العام الماضي 2023 حوالي 4.4 ملايين برميل يومياً، مقارنة بنحو 3.8 ملايين برميل يومياً في عام2022 ، وفقاً للبيانات المعلنة.

استكمالاً لما سبق، بلغ حجم تدفقات الغاز الطبيعي المسال عبر مضيق باب المندب حوالي 4.1 مليارات قدم مكعبة يومياً خلال عام2023 ، مقارنة بنحو 4.5 مليارات قدم مكعبة يومياً في كل من 2022 و .2021بينما بلغ حجم تدفقات الغاز المسال حوالي 3.7 مليارات قدم مكعبة يومياً في عام2020 ، مقارنة بمستواها البالغ حوالي 3.9 مليارات قدم مكعبة يومياً في عام2019 ، ومستواها البالغ حوالي 3.1 مليارات قدم مكعبة يومياً في عام 2018. [10]

لا تتوفر إحصاءات دقيقة حول إيرادات مضيق باب المندب لعام 2024 .

في عام 2024 شهد المضيق انخفاضاً ملحوظاً في الملاحة بسبب التوترات الأمنية في المنطقة .

وفقاً لتقرير البنك الدولي الصادر في أبريل 2024 تراجعت التجارة العالمية عبر البحر الأحمر بنسبة 42% مما أدى إلى فترات انتظار أطول و ارتفاع تكاليف الشحن بنسبة 270 % .

ولا تقتصر أهمية مضيق باب المندب، على المستوى التجاري والملاحي فقط، بل الأمر يتجاوز ذلك ليصل إلى أهمية أمنية وعسكرية محورية، إذ كانت السيطرة عليه في حروب سابقة، لا سيما منتصف القرن الماضي، عاملاً مهماً، ومرجحاً كفة ميزان من يسيطر عليه، وفق شواهد عدة.

وقد ازدادت أهميته الأمنية مؤخراً بسبب ما تشهده المنطقة من توترات وصراعات، وتوجه العديد من القوى الإقليمية والدولية إلى بسط نفوذها في هذه المنطقة الإستراتيجية، ونتج عن ذلك تزايدأعداد القواعد العسكرية في القرن الإفريقي وفي البحر الأحمر، فهناك وجود عسكري أمريكي وفرنسي وبريطاني وياباني في تلك المنطقة.

إن مضيق باب المندب يمثل نموذجاً واضحاً لالتقاء وتشابك الأمن الإقليمي مع العالمي، ويمثل هذا المضيق نقطة تماس إستراتيجي تربط بين أمن الخليج وإفريقيا، وأمن الطاقة العالمية وأمن البحار وتتزايد الأهمية الأمنية للمضيق بعد أن تزايدت أهميته الإستراتيجية واصبح جزءاً لايتجزأ من الصراع الإقليمي والدولي ونقطة تنافس وصراع بين القوى الكبرى والمتوسطة وحتى الصغرى التي تحاول اليوم الحصول على موطئ قدم لها في هذه المنطقة وتحرص قدر الإمكان على تواجدها العسكري لحماية مصالحها هناك.[10]

6-الاستنتاجات:

من خلال البحث توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها:

1. تعد الممرات والمضايق البحرية الدولية أحد أبرز شرايين الملاحة والتجارة الدوليين، وذلك لما لها من عدة مزايا، فبالإضافة الى ميزة تقريب المسافات بين الدول والمتعاملين التجاريين الدوليين، فهي تتيح عاملاً أخر قد يتمثل في التكاليف المنخفضة التي تعرضها على الدول والجهات المستفيدة منها،
2. يعد مضيق باب المندب من أهم الممرات المائية على مستوى العالم لدوره في الربط بين التجارة العالمية من الشرق والغرب، وازدادت أهميته مؤخراً نظراً إلى ماتمر به المنطقة من توترات وصراعات.
3. يشكل المضيق الضلع الثالث من المثلث الاستراتيجي الذي يضم بالإضافة للمضيق قناة السويس ومضيق هرمز اللزان يمنحان مضيق باب المندب أهمية طالما ظلا ممران متاحان للتجارة العالمية كما أنه في حالة تعطيل الملاحة في ذلك المضيق نتيجة أزمة ما فإن ذلك يعني عدم قدرة السفن على الوصول إلى قناة السويس أو خليج عدن والمحيط الهندي، وبالتالي يحدث حالة اختناق بحري واسعة المدى بما يمكن القول معه إن مضيق باب المندب يمثل نموذجاً واضحاً لالتقاء وتشابك الأمن الإقليمي مع العالمي،

حيث يعد نقطة تماس استراتيجي تربط أمن الخليج وأمن إفريقيا من خلال التقاء المحيط الهندي وخليج عدن والبحر الأحمر، ويربط غرب وشرق أسيا بالقارة الإفريقية، كما يربط أسيا بأوربا عبر البحر المتوسط.

4. يتمتع مضيق باب المندب بأهمية عسكرية وأمنية، تتطلبها الحاجة للحفاظ على المصالح الاقتصادية وتأمين خطوط التجارة والطاقة الدولية، لذلك حرصت الدول الكبرى والإقليمية القوية على تثبيت قواعد عسكرية لها في الموانئ والجزر الواقعة داخل المضيق وفي محيطه، وعلى شواطئ الدول القريبة والمطلة عليه.

5. إن البعد الجيوسياسي للحضور الإقليمي والدولي في باب المندب تكشفه أكثر فأكثر التحركات والتطورات العسكرية في الشرق الاوسط ومنطقة الخليج العربي.

6. إن الأهمية الجيوبوليتيكية والاستراتيجية والاقتصادية لمضيق باب المندب أعطته تأثير فعال في العلاقات الدولية لكونه بمثابة شريان حيوي رئيسي يمد العالم بالطاقة، وورقة ضغط اقتصادية تلجأ إليها عدة دول كورقة لحل خلافاتها السياسية بالمنطقة.

التوصيات :

وضع منطقة باب المندب تحت سيطرة واشرف دولي كونه مضيق عالمي دولي و قد لوحظ ذلك عند استهداف المضيق و السفن التجارية من قبل الجماعات المسلحة (الحوثيين) و تراجع إيرادات المضيق و كذلك استهداف قناة السويس المتصلة به مما أدى إلى انخفاض الإيرادات و تهديد حركة التجارة العالمية و تهديد السلم و الأمن الدوليين .

References:

1. Al-Dhaib, Soumia, Taib, Fatima. The geopolitical dimension of maritime straits in international relations, a case study of the Strait of Hormuz, Master's thesis in international relations, Faculty of Law and Political Science, Algeria, 2020.
2. Al-Faqih, Ahmed, Balaskar, Rafika. The role of maritime ports in regional conflicts, the Bab al-Mandab Strait in the Yemeni conflict as a model, Journal of Law and Political Science, Volume 8, Issue 1, 2022.
3. Al-Shukri, Samir. The political conflict in Yemen and its impact on Bab al-Mandab, Lark Journal of Philosophy and Social Sciences, Volume 2, Issue 41, 2021.
4. Al-Hali, Abdul Qader. The Bab al-Mandab Strait between strategic importance and the escalation of security threats, Scientific Horizons Journal, Volume 11, Issue 3, 2019.
5. Amer, Anwar. Bab al-Mandab Strait: A Study in Political Geography and Geostrategy, Journal of African Studies, Issue 36, 2014.
6. Al-Qawimi, Adel. The Economic and Strategic Importance of Straits and Seaways in the Modern Era, Legal Journal, 2023.
7. Al-Khansa, Laifaoui. Critical Geopolitical Theory, Master's Thesis in Political Science, Faculty of Law and Political Science, University of Mohamed Boudiaf, Algeria, 2019.
8. Hashem, Nawar, Al-Moaini, Muhammad. Between Geopolitics and Geostrategy: A Study of the Difference in Concepts, Academic Journal of Legal and Political Research, Volume 4, Issue 2, 2020.
9. Al-Taie, Duaa. Emirati-Israeli Normalization and Its Geopolitical Impact on the Bab al-Mandab Strait, Journal of Educational Studies, Issue 61, 2023.
10. Al-Jumaili, Saddam. The strategic importance of the Bab al-Mandab Strait in light of the competition between regional and international powers (An analytical study of areas of influence and roles). Journal of the Faculty of Law and Political Science, Volume 13, Issue 49, 2024.
11. Osman, Abdul Razzaq Ali. The Horn of Africa - History and Geopolitics, Qatar University - Center for Documentation and Human Studies, 1992.
12. Masoud, Fouad. Regional and International Powers in Bab al-Mandab and the Gulf of Aden.. Factors of Competition and Consequences of the Conflict, Abaad Center for Strategic Studies, August, 2023.
13. Al-Zubaidi, Karim. The Bab al-Mandab Strait in international conflicts, Matoon Journal, Faculty of Social and Human Sciences, Volume 11, Issue 3, 2020.
14. Sultan, Ahmed. Escalation in the Bab al-Mandab Strait: Serious Implications for Global Energy Supplies, Egyptian Center for Thought and Strategic Studies, .2024/8/27

The Geopolitical Importance of Bab el-Mandeb Strait and its political and economic repercussions

* Dr. Issam Ismail
** Dr. Rami Kasser Layka
*** Ahmad Zaki Abo Alabed

Abstract

Bab el-Mandeb Strait is one of the most important shipping lanes in the world, shared by the continents of Africa and Asia, and connects the Red Sea, the Indian Ocean, the Arabian Gulf, and the Horn of Africa. The strait is a strategic, economic, and military meeting point, making it a regional and international arena of conflict, and a winning card in wars and conflicts.

The research aimed to study the importance of international straits in international relations, the geopolitical importance of Bab el-Mandeb Strait, and to investigate the importance of the Bab el-Mandeb Strait in geopolitical, economic, and security aspects.

The research relied on the descriptive analytical approach to study and describe the status of Bab el-Mandeb Strait for countries overlooking it, as well as countries that depend on it for their economy as an important sea lane.

The research reached the most important results, including:

1. Bab el-Mandeb Strait is one of the most important waterways in the world for its role in linking global trade from the East and the West, and its importance has increased recently due to the tensions and conflicts that the region is going through.
2. Bab al-Mandeb Strait has military and security importance, required by the need to preserve economic interests and secure international trade and energy lines, so major and powerful regional countries have been keen to establish military bases in ports and islands located within and around the strait, and on the shores of nearby and overlooking countries.
3. The geopolitical dimension of the regional and international presence in Bab al-Mandeb is increasingly revealed by military movements and developments in the Middle East and the Arabian Gulf region.
4. The geopolitical, strategic and economic importance of Bab al-Mandeb Strait has given it an effective influence in international relations as it is a vital artery supplying the world with energy, and an economic pressure card that several countries resort to as a card to resolve their political problems in the region.

Keywords: International straits, Bab al-Mandeb Strait, geopolitics, maritime navigation.

* **Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Lattakia University.**
** **Associate Professor ,Department of Economics and Planning, International Relations, Faculty of Economics, Lattakia University, , Syria. E-mail: rami.layka@tishreen.edu.sy**
*** **postgraduate student, Department of Economics and Planning, Major in International Relations, Faculty of Economics, Lattakia University.**